منشورات مجلة الهندسة القانونية
سلسلة المؤلفات والدراسات القانونية
10

قانون المسطرة المدنية الجديد

دراسة قانونية وفقهية في ضوء القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية

- الاختصاص الوطني والاختصاص القضائي الدولي
- الطلبات والدفوع
- نظرية الدعوى
- إجراءات تحقيق الدعوى
- شروط قبول الدعوى
- نظرية الأحكام
- إجراءات رفع الدعوى
- طرق الطعن في الأحكام

الدكتور ابراهيم أحطاب
أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والسياسية
جامعة ابن زهر - أكادير

الطبعة الثانية 2026
مزيدة ومحينة

DAR AL AFAK
COPY

فهرسة

مقدمة عامة 13

الباب الأول: الاختصاص والدعوى 33

الفصل الأول: اختصاص المحاكم والمساطر الخاصة بالاستعجال 36

الفرع الأول: الاختصاص القضائي الوطني 38

المبحث الأول: اختصاص المحاكم العادية 39

المطلب الأول: اختصاصات المحاكم الابتدائية 40

الفقرة الأولى: الاختصاص النوعي للمحاكم الابتدائية 40

أولا- غرف قضاء القرب بالمحاكم الابتدائية 41

1- الاختصاص أمام قاضي القرب 41

2- المسطرة أمام قاضي القرب 43

3-الطعن في الحكم الصادر عن قاضي القرب 44

4- تبليغ وتنفيذ أحكام قاضي القرب 46

ثانيا – خصوصيات الاختصاص النوعي للمحكمة الابتدائية 46

1-الاختصاص النوعي لأقسام قضاء الأسرة والأقسام المتخصصة بالمحاكم الابتدائية 48

2- ازدواجية الاختصاص بين القضاء الفردي والقضاء الجماعي بالمحاكم الابتدائية 52

الفقرة الثانية: الاختصاص القيمي 54

الفقرة الثالثة: الاختصاص المحلي 55

المطلب الثاني: اختصاصات محاكم الاستئناف 58

الفقرة الأولى: النظر في استئناف أحكام المحاكم الابتدائية 58

أولا-اختصاص القسم المتخصص في القضاء التجاري بمحكمة الاستئناف 60

ثانيا- اختصاص القسم المتخصص في القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف 61

الفقرة الثانية: النظر في استئناف الأوامر الصادرة عن رؤساء المحاكم الابتدائية 61

الفقرة الثالثة: النظر في طلبات فصل تنازع الاختصاص 62

المبحث الثاني: اختصاصات القضاء التجاري 63

المطلب الأول: اختصاصات المحاكم الابتدائية التجارية 63

الفقرة الأولى: الاختصاص النوعي للمحاكم الابتدائية التجارية 63

الفقرة الثانية: الاختصاص المحلي للمحاكم الابتدائية التجارية 65
الفقرة الثالثة: الاختصاص القيمي 68
المطلب الثاني: اختصاص محاكم الاستئناف التجارية 69
المبحث الثالث: اختصاصات القضاء الإداري 70
المطلب الأول: اختصاصات المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري 70
الفقرة الأولى: الاختصاص النوعي للمحاكم الابتدائية الإدارية 70
الفقرة الثانية: الاختصاص المحلي للمحاكم الابتدائية الإدارية 75
أولا - القاعدة العامة في الاختصاص المحلي للمحاكم الابتدائية الإدارية 75
ثانيا- اختصاص المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط 76
المطلب الثاني: اختصاص محاكم الاستئناف الإدارية 78
المبحث الرابع: اختصاصات محكمة النقض 79
الفرع الثاني: الاختصاص القضائي الدولي لمحاكم المملكة 81
المبحث الأول: مفهوم الاختصاص القضائي الدولي 81
المبحث الثاني: قواعد الاختصاص القضائي الدولي 82
المطلب الأول: الاختصاص القضائي الدولي لمحاكم المملكة المؤسس على الجنسية وضابط الإرادة 83
الفقرة الأولى: ربط الاختصاص الدولي لمحاكم المملكة بالاستناد إلى ضابط الجنسية 83
الفقرة الثانية: ربط الاختصاص الدولي لمحاكم المملكة بالاستناد إلى ضابط الإرادة 85
المطلب الثاني: الاختصاص الدولي لمحاكم للمملكة في الدعاوى التي ترفع ضد الأجنبي 86
المبحث الثالث: علاقة الاختصاص القضائي الدولي بالنظام العام وشروط الدفع به 91
المطلب الأول: علاقة الدفع بعدم الاختصاص الدولي لمحاكم المملكة بالنظام العام 91
المطلب الثاني: شروط الدفع بعدم الاختصاص الدولي 92
الفرع الثالث: المساطر الخاصة بالاستعجال 94
المبحث الأول: القضاء الاستعجالي 95
المطلب الأول: تعريف القضاء الاستعجالي 95
المطلب الثاني: شروط اختصاص القضاء الاستعجالي 96
الفقرة الأولى: شرط الاستعجال 97
الفقرة الثانية: شرط عدم المساس بالموضوع أو بالجوهر 99

المطلب الثالث: القواعد الإجرائية للقضاء المستعجل 100
الفقرة الأولى: رفع الدعوى الاستعجالية 101
الفقرة الثانية: الجهة المختصة بإصدار الأوامر الوقتية الاستعجالية 102
الفقرة الثالثة: خصائص الأوامر الاستعجالية 105
أولا – الطابع الوقتي للأوامر الاستعجالية 105
ثانيا – قابلية الأوامر الاستعجالية للتنفيذ المعجل 105
ثالثا- الطابع الحضوري للأوامر الاستعجالية 106
الفقرة الرابعة: نطاق القضاء المستعجل 107
أولا: الحراسة القضائية 108
ثانيا: الاجراءات الوقتية أو التحفظية 112
المبحث الثاني: الأوامر المبنية على طلب 114
المطلب الأول: مفهوم الأوامر المبنية على طلب 114
المطلب الثاني: المسطرة في الأوامر المبنية على الطلب والطعن فيها 116
الفقرة الأولى: تقديم الطلب في نطاق الأوامر المبنية على طلب 116
الفقرة الثانية: الجهة المختصة بالبت في طلبات الأوامر المبنية على طلب 117
الفقرة الثالثة: الطعن في الأوامر المبنية على طلب 118
المبحث الثالث: مسطرة الأمر بالأداء 119
المطلب الأول: شروط الأمر بالأداء والجهة المختصة بالبت فيه 120
المطلب الثاني: الطعن في الأوامر بالأداء وتنفيذها 121
الفقرة الأولى: شكليات الطلب الرامي إلى الأمر بالأداء 121
الفقرة الثانية: الطعن في الأمر الصادر بالأداء 123
الفصل الثاني: نظرية الدعوى 126
الفرع الأول: ماهية الدعوى وطبيعتها 127
المبحث الأول: مفهوم الدعوى 128
المبحث الثاني: طبيعة الدعوى 129
المطلب الأول: الدعوى والحق الموضوعي 129
المطلب الثاني: الدعوى والخصومة القضائية 131
المطلب الثالث: الدعوى وحق اللجوء إلى القضاء 133

الفرع الثاني: معايير تصنيف الدعاوى 134
المبحث الأول: تصنيف الدعاوى حسب الحق محل الحماية 134
المطلب الأول: الدعاوى الشخصية 135
المطلب الثاني: الدعاوى العينية 135
الفقرة الأولى: الدعاوى المنقولة 136
الفقرة الثانية: الدعاوى العقارية 136
المطلب الثالث: الدعاوى المختلطة 138
المبحث الثاني: دعاوى الحق ودعاوى الحيازة 139
المطلب الأول: ماهية دعاوى الحيازة 139
الفقرة الأولى: تعريف دعاوى الحيازة 140
الفقرة الثانية: وظيفة الحيازة 141
الفقرة الثالثة: أركان الحيازة 142
الفقرة الرابعة: أنواع الحيازة 142
المطلب الثاني: تمييز دعوى الحيازة عن دعوى الاستحقاق 143
الفقرة الأولى: الاختلاف من حيث الأساس القانوني 143
الفقرة الثانية: الاختلاف من حيث الطبيعة القانونية 144
الفقرة الثالثة: الاختلاف من حيث الآجال 145
الفقرة الرابعة: الاختلاف من حيث الاختصاص 146
المطلب الثالث: أنواع دعاوى الحيازة 148
الفقرة الأولى: دعوى منع التعرض 149
الفقرة الثانية: دعوى وقف الأشغال الجديدة 149
الفقرة الثالثة: دعوى استرداد الحيازة 150
الفصل الثالث: شروط قبول الدعوى 151
الفرع الأول: الصفة في التقاضي 153
المبحث الأول: مفهوم الصفة 153
المبحث الثاني: القواعد الإجرائية الناظمة للصفة في التقاضي 155
المطلب الأول: تمثيل الأشخاص الذاتيين 156

DAR AL AFAK

الفقرة الأولى: التمثيل الإجباري 156
أولا- تمثيل فاقد الأهلية أو ناقصها 156
ثانيا - الوكالة بالخصومة الإجبارية 157
الفقرة الثانية: التمثيل الاختياري 162
أولا- الوكالة بالتقاضي 163
ثانيا - الوكالة بالخصومة الاختيارية 164
ثالثا- المحامي الظاهر 166
المطلب الثاني: تمثيل الأشخاص الاعتباريين 166
الفقرة الأولى: تمثيل الشركات التجارية والمؤسسات العمومية 167
الفقرة الثانية: تمثيل الدولة في القضايا المدنية 167
الفقرة الثالثة: تمثيل الجماعات الترابية 169
الفقرة الرابعة: تمثيل النقابات والجمعيات 172
الفرع الثاني: المصلحة 174
المبحث الأول: مفهوم المصلحة 174
المبحث الثاني: شروط المصلحة 175
المطلب الأول: شرط المشروعية في المصلحة 175
المطلب الثاني: شرط انعقاد المصلحة أو احتمال انعقادها 176
الفرع الثالث: الأهلية في التقاضي 178
المبحث الأول: ماهية الأهلية اللازمة للتقاضي 178
المبحث الثاني: القواعد الناظمة لأهلية التقاضي 179
الفصل الرابع: إجراءات رفع الدعوى 185
الفرع الأول: قيد الدعوى 186
المبحث الأول: تقييد الدعوى أمام محاكم الدرجة الأولى 186
المبحث الثاني: البيانات الإلزامية في مقال الدعوى 188
المطلب الأول: البيانات الجوهرية والإلزامية 189
الفقرة الأولى: البيانات المرتبطة بالأطراف 189
الفقرة الثانية: موجز حول موضوع الدعوى والوقائع والأسباب المعتمدة 191
المطلب الثاني: أداء الرسوم القضائية 192

DAR AL AFAK
COPY

الفرع الثاني: الآثار التي تترتب على رفع الدعوى 194
المبحث الأول: الآثار الإجرائية الناتجة عن رفع الدعوى 194
المطلب الأول: الآثار الإجرائية في مواجهة المحكمة 195
الفقرة الأولى: إلزام المحكمة بالفصل في الطلبات المقدمة إليها 195
أولا- الامتناع عن البت من أسباب مخاصمة القضاة 195
ثانيا- نزع الاختصاص عن باقي المحاكم 198
ثالثا- العبرة في اختصاص المحكمة بقيمة الطلب القضائي 198
الفقرة الثانية: تحديد سلطة المحكمة بما ورد في الطلبات المقدمة إليها 198
المطلب الثاني: الآثار الإجرائية في مواجهة أطراف الدعوى 199
الفقرة الأولى: حق الأطراف في الدفاع 199
الفقرة الثانية: التزام الأطراف بالتقاضي بحسن نية 202
المبحث الثاني: الآثار الموضوعية الناشئة عن رفع الدعوى 204
المطلب الأول: المطالبة القضائية وسيلة لحفظ الحق 205
الفقرة الأولى: رفع الدعوى يتضمن إعذارا للمدعى عليه 205
الفقرة الثانية: إمكانية توارث بعض الحقوق غير القابلة للانتقال 206
المطلب الثاني: قطع التقادم 207
الفرع الثالث: تبليغ مقال الدعوى 208
المبحث الأول: طرق التبليغ 208
المطلب الأول: التبليغ بواسطة المفوضين القضائيين 210
المطلب الثاني: التبليغ بواسطة كتابة الضبط 213
المطلب الثالث: التبليغ بواسطة السلطة الإدارية 215
المطلب الرابع: التبليغ عن طريق البريد المضمون 216
المطلب الخامس: التبليغ بالطريقة الدبلوماسية 217
المبحث الثاني: كيفية تبليغ شهادة التسليم 219
المطلب الأول: تسليم الاستدعاء إلى الشخص المعني بالتبليغ 220
الفقرة الأولى: حالة تسليم الاستدعاء إلى الشخص نفسه 220
أولا: حالة تبليغ الشخص في موطنه 221
ثانيا: التبليغ للقاصر 223

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الثانية: حالة التبليغ في الموطن إلى الخدم والعامل المنزلي 224
المطلب الثاني: تبليغ محامي الأطراف أو الدولة وباقي أشخاص القانون العام 226
الفقرة الأولى: التبليغ للمحامي 226
الفقرة الثانية: التبليغ للدولة والأشخاص الاعتباريين 228
المبحث الثالث: التبليغ الإلكتروني 229
المطلب الأول: التحول الرقمي للإدارة القضائية 230
المطلب الثاني: التبليغ الالكتروني من خلال قانون المسطرة المدنية الجديد 233
المبحث الرابع: الأثر المترتب على التبليغ المعيب 236
المطلب الأول: ماهية بطلان التبليغ 237
الفقرة الأولى: التعريف بالبطلان 237
الفقرة الثانية: تمييز البطلان عن ما يشتبه به من الجزاءات 238
أولا - تمييز البطلان عن عدم القبول 238
ثانيا - تمييز البطلان عن السقوط 238
ثالثا – تمييز البطلان عن الانعدام 239
المطلب الثاني: تصحيح البطلان في التبليغ 243
الفقرة الأولى: تصحيح بطلان التبليغ بالتحول والانتقاص 243
الفقرة الثانية: تصحيح بطلان التبليغ بزوال العيب فيه 245
أولا- تصحيح التبليغ الباطل بالتكملة 245
ثانيا - تصحيح التبليغ الباطل بالحضور 246
ثالثا: تصحيح بطلان التبليغ مع بقاء العيب فيه 246
المطلب الثالث: المسؤولية المدنية المترتبة على بطلان التبليغ 247
الباب الثاني: إجراءات التحقيق وطرق الطعن 249
الفصل الأول: الطلبات والدفوع 252
الفرع الأول: الطلبات 252
المبحث الأول: الطلبات الأصلية 253
المطلب الأول: تعريف الطلبات الأصلية 253
المطلب الثاني: خصائص وعناصر الطلبات الأصلية 255
الفقرة الأولى: خصائص الطلبات الأصلية 255

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الثانية: عناصر الطلبات القضائية الأصلية 258
أولا - عنصر الأطراف 258
ثانيا- عنصر الموضوع 258
ثالثا- عنصر السبب 259
المبحث الثاني: الطلبات العارضة 261
المطلب الأول: أنواع الطلبات العارضة 262
الفقرة الأولى: الطلبات الإضافية 262
أولا - تعريف الطلبات الإضافية 262
ثانيا - نطاق الطلبات الإضافية 263
1 - النطاق من حيث الموضوع 263
2 - النطاق من حيث السبب 264
الفقرة الثانية: الطلبات المقابلة 265
أولا - تعريف الطلبات المقابلة 265
ثانيا- تحديد الفرق بين الطلب المقابل والدفع الموضوعي 266
ثالثا- أهم صور الطلبات المقابلة 267
1 - الطلب المقابل المتضمن إجراء مقاصة قضائية 267
2- الطلب المقابل المتعلق بالحكم بالتعويضات بسبب الطلب الأصلي 268
3 - الطلب المقابل الذي يكون بمثابة دفاع في الدعوى الأصلية 268
الفقرة الثالثة: الطلبات العارضة المقدمة من الغير 269
أولا - اختصام الغير أو الإدخال 269
ثانيا- التدخل الارادي 272
المطلب الثاني: شروط قبول التدخل 273
الفرع الثاني: الدفـــوع 275
المبحث الأول: الدفوع الشكلية 276
المطلب الأول: أهمية التفرقة بين الدفوع الشكلية والموضوعية 276
المطلب الثاني: أنواع الدفوع الشكلية 279
الفقرة الأولى: الدفع بالإحالة 279
أولا- الدفع بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى 280

ثانيا - الدفع بالإحالة للارتباط 281
الفقرة الثانية: الدفع بعدم الاختصاص 282
أولا- الدفع بعدم الاختصاص النوعي 283
1- التنظيم الفني للدفع بعدم الاختصاص النوعي 283
2- علاقة الدفع بعدم الاختصاص النوعي بالنظام العام 288
ثانيا- الدفع بعدم الاختصاص المحلي 291
الفقرة الثالثة: الدفع بالضم أو البطلان 292
أولا- الدفع بالضم 292
ثانيا- الدفع بالبطلان 292
المبحث الثاني: الدفوع الموضوعية 294
المطلب الأول: خصائص الدفوع الموضوعية 294
المطلب الثاني: الفرق بين الدفع الموضوعي ودعوى المدعى عليه 295
المطلب الثالث: الدفع بعدم دستورية قانون 297
الفقرة الأولى: شروط إثارة الدفع بعدم دستورية قانون أمام المحاكم 298
أولا- نطاق الدفع بعدم دستورية قانون أمام محاكم المملكة 299
ثانيا- تقديم مذكرة كتابية ومستقلة ترمي إلى الدفع بعدم دستورية قانون 299
الفقرة الثانية: إجراءات البت في الدفع بعدم دستورية قانون 300
أولا- رقابة قاضي الموضوع على نظامية مذكرة الدفع بعدم دستورية قانون 301
ثانيا- نظام تصفية الدفوع بعدم الدستورية أمام محكمة النقض 302
المبحث الثالث: الدفوع بعدم القبول 304
الفصل الثاني: إجراءات تحقيق الدعوى 306
الفرع الأول: الخبرة 307
المبحث الأول: ماهية الخبرة 307
المطلب الأول: تعريف الخبرة وخصائصها 308
الفقرة الأولى: تعريف الخبرة 308
الفقرة الثانية: خصائص الخبرة 309
المطلب الثاني: تمييز الخبرة عن ما يشتبه بها 310
الفقرة الأولى: تمييز الخبرة عن الشهادة 310

الفقرة الثانية: تمييز الخبرة عن التحكيم والترجمة 311
المطلب الثالث: أنواع الخبرة 312
الفقرة الأولى: الخبرة الأصلية والخبرة المضادة 312
الفقرة الثانية: الخبرة الجديدة أو التكميلية 312
المبحث الثاني: إجراءات الخبرة وحجيتها 313
المطلب الأول: إجراءات الخبرة 314
الفقرة الأولى: المقرر التمهيدي بانتداب خبير 315
الفقرة الثانية: تجريح الخبير 318
الفقرة الثالثة: مباشرة الخبير لمأموريته 321
المطلب الثاني: حجية تقرير الخبرة 322
الفقرة الأولى: حق الخصوم في الإدلاء بمستنتجاتهم على الخبرة 323
الفقرة الثانية: سلطة المحكمة إزاء تقرير الخبرة 324
الفقرة الثالثة: مسؤولية الخبير القضائي 325
أولا- المسؤولية التأديبية للخبير القضائي 325
ثانيا- المسؤولية المدنية للخبير القضائي 328
ثالثا- المسؤولية الجنائية للخبير القضائي 329
الفرع الثاني: المعاينـــة 332
المبحث الأول: التعريف بالمعاينة 332
المبحث الثاني: إجراءات المعاينة 333
المطلب الأول: المعاينة بإجراءات فرعية 333
المطلب الثاني: المعاينة بإجراءات أصلية 334
الفرع الثالث: الأبحاث أو شهادة الشهود 336
المبحث الأول: مفهوم الشهادة 336
المطلب الأول: تعريف الشهادة 336
المطلب الثاني: مسطرة تجريح الشاهد 338
الفقرة الأولى: أسباب تجريح الشاهد 338
الفقرة الثانية: ميعاد تقديم طلب تجريح الشهود 339
المبحث الثاني: حجية الشهادة في الإثبات وقواعدها الإجرائية 340

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الأول: القواعد الإجرائية لشهادة الشهود 340
الفقرة الأولى: الأمر بإجراء بحث 340
الفقرة الثانية: استدعاء الشهود وأداء الشهادة 341
المطلب الثاني: حجية الشهادة في الإثبات 344
الفرع الرابع: اليميـــن 345
المبحث الأول: اليمين الحاسمة 346
المطلب الأول: توجيه اليمين الحاسمة 347
الفقرة الأولى: الطرف الذي يوجه اليمين الحاسمة 347
الفقرة الثانية: الخصم في اليمين الحاسمة وشروط سماعها 347
المطلب الثاني: آثار أداء اليمين الحاسمة أو النكول عنها 349
الفقرة الأولى: أداء الخصم لليمين الحاسمة وآثارها 349
الفقرة الثانية: النكول عن أداء اليمين الحاسمة وحجيتها 351
المبحث الثاني: اليمين المتممة 352
المطلب الأول: ماهية اليمين المتممة 353
الفقرة الأولى: مفهوم اليمين المتممة 353
أولا- تعريف اليمين المتممة 353
ثانيا- تمييز اليمين المتممة عن اليمين الحاسمة 354
الفقرة الثانية: توجيه اليمين المتممة 354
المطلب الثاني: الآثار المترتبة على توجيه اليمين المتممة 356
الفقرة الأولى: حلف الخصم لليمين المتممة 356
الفقرة الثانية: نكول الخصم عن اليمين المتممة 356
الفرع الخامس: دعوى تحقيق الخطوط والزور الفرعي 358
المبحث الأول: دعوى تحقيق الخطوط 358
المطلب الأول: شروط دعوى تحقيق الخطوط الفرعية 359
المطلب الثاني: المحكمة المختصة والإجراءات المتبعة أمامها 361
المطلب الثالث: طرق تحقيق الخطوط 362
أولا- التحقيق بالمستندات 363
ثانيا - التحقيق بواسطة شهادة الشهود 364

DAR AL AFAK
COPY

ثالثا - التحقيق بواسطة الخبير 364
المبحث الثاني: دعاوى الطعن بالتزوير 365
المطلب الأول: تعريف التزوير ونطاقه 366
الفقرة الأولى: تعريف التزوير 366
الفقرة الثانية: نطاق التزوير 367
أولا - المحررات الرسمية 367
ثانيا- المحررات العرفية 368
ثالثا - المحرر الالكتروني 369
المطلب الثاني: أنواع دعاوى التزوير 370
الفقرة الأولى: دعوى التزوير الفرعي 370
أولا - شروط قبول دعوى التزوير الفرعي 371
ثانيا - المحكمة المختصة بالبت في دعوى التزوير الفرعي 373
ثالثا - إجراءات الادعاء بالتزوير الفرعي 374
رابعا - طرق التحقيق والحكم في دعوى التزوير الفرعي 376
الفقرة الثانية: دعوى التزوير الأصلية 377
أولا- النطاق الموضوعي لدعوى التزوير الأصلية 377
ثانيا- النطاق الشخصي لدعوى التزوير الأصلية 380
ثالثا- الإجراءات أمام المحكمة المختصة بنظر دعوى التزوير الأصلية 381
الفقرة الثالثة: دعوى التزوير أمام محكمة النقض 383
الفصل الثالث: نظرية الأحكام 385
الفرع الأول: ماهية الحكم القضائي 386
المبحث الأول: التعريف بالحكم 386
المبحث الثاني: تمييز الحكم عن ما يشتبه به من أعمال أخرى 387
المطلب الأول: التفرقة بين الحكم والأمر الولائي 388
المطلب الثاني: معايير التفرقة بين العمل القضائي والأعمال ذات الطبيعة الإدارية 390
المبحث الثالث: تقسيمات الأحكام 392
المطلب الأول: تقسيم الأحكام من حيث قابليتها للطعن فيها 392
المطلب الثاني: تقسيم الأحكام إلى أحكام قطعية وأحكام غير قطعية 393

الفقرة الأولى: الأحكام القطعية 394
الفقرة الثانية: الأحكام غير القطعية 394
أولا -أحكام وقتية 394
ثانيا -أحكام متعلقة بسير الدعوى 395
المطلب الثالث: تقسيم الأحكام من حيث حضور الخصم أو غيابه 395
المطلب الرابع: تعدد معايير تصنيف الأحكام استنادا إلى الموضوع 396
الفقرة الأولى: الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والأحكام الصادرة بعد الفصل فيه 396
الفقرة الثانية: تقسيم الأحكام إلى أحكام فاصلة في الموضوع وأحكام إجرائية 397
الفقرة الثالثة: تقسيم الأحكام إلى أحكام حقيقية وأحكام صورية 398
الفقرة الرابعة: تقسيم الأحكام إلى أحكام مقررة وأحكام منشئة وأحكام إلزام 399
الفرع الثاني: إصدار الحكم والمداولة والنطق بالحكم 400
المبحث الأول: قفل باب المرافعة 400
المبحث الثاني: المداولة والنطق بالحكم 401
المطلب الأول: شكليات المداولة 402
المطلب الثاني: تلاوة الحكم 404
المطلب الثالث: بيانات الحكم وشروط صحته 405
الفرع الثالث: آثار الأحكام 411
المبحث الأول: خروج النزاع من ولاية المحكمة التي أصدرت الحكم 411
المطلب الأول: تصحيح الخطأ المادي 411
المطلب الثاني: تأويل الحكم 413
المبحث الثاني: حسم النزاع على أصل الحق 414
المبحث الثالث: تقرير الحق وتقويته 416
الفصل الرابع: طـرق الطعـن في الأحكام 417
الفرع الأول: الأحكام العامة التي تخضع لها جميع طرق الطعن 418
المبحث الأول: لا طعن بدون مصلحة 419
المبحث الثاني: نسبية أثر الطعن 419
المبحث الثالث: عدم جواز التنازل المسبق عن الطعن 421
الفرع الثاني: طرق الطعن 422

DAR AL AFAK
COPY

المبحث الأول: طرق الطعن العادية 422
المطلب الأول: التعرض 422
الفقرة الأولى: الأحكام القابلة للتعرض 423
الفقرة الثانية :مسطرة الطعن بالتعرض 424
الفقرة الثالثة: آثار التعرض 425
أولا- الأثر الواقف 425
ثانيا - الأثر الناشر 426
المطلب الثاني: الاستئناف 427
الفقرة الأولى: القواعد الخاصة بالاستئناف 428
أولا- الأحكام التي تقبل الطعن بالاستئناف 428
ثانيا - بيانات المقال الاستئنافي 430
ثالثا - اجراءات تقديم الاستئناف 433
رابعا- أجل استئناف أحكام محاكم الدرجة الأولى 435
1- توحيد أجل استئناف أحكام محاكم الدرجة الأولى 435
2 - بداية سريان أجل الاستئناف 437
3- وقف ميعاد الطعن في الحكم بالاستئناف 440
الفقرة الثانية: أنواع الاستئناف 441
أولا - الاستئناف الفرعي 441
ثانيا - الاستئناف المثار أو الذي تسبب فيه الاستئناف الأصلي 443
ثالثا – قبول استئناف بعض الأطراف خارج الأجل في حالات محددة وبشروط 444
الفقرة الثالثة: آثار الاستئناف 447
أولا- الأثر الواقف للاستئناف 447
ثانيا - الأثر الناشر للاستئناف 448
1- نطاق الأثر الناشر للاستئناف 449
2- أثر إغفال الفصل في أحد الطلبات على الأثر الناشر 451
3- تأصيل قاعدة لا يضار الطاعن بطعنه وعلاقتها بالنظام العام 453
4- الاستثناءات على عدم جواز تقديم طلبات جديدة في الاستئناف 456

DAR AL AFAK
COPY

المبحث الثاني: طرق الطعن غير العادية 460
المطلب الأول: تعرض الغير الخارج عن الخصومة 461
الفقرة الأولى :نطاق تعرض الغير الخارج عن الخصومة 461
الفقرة الثانية: شكليات وآثار تعرض الغير الخارج عن الخصومة 462
المطلب الثاني: إعادة النظر 463
الفقرة الأولى: خصوصيات الطعن بإعادة النظر 464
أولا- إيداع مبلغ الغرامة المالية المحتملة 465
ثانيا- أجل الطعن بإعادة النظر 466
ثالثا - الطعن بإعادة النظر لا يوقف التنفيذ إلا استثناء 467
الفقرة الثانية :حالات الطعن بإعادة النظر 467
أولا - حالات الطعن بإعادة النظر أمام محاكم الدرجة الأولى والثانية 468
ثانيا - حالات الطعن بإعادة النظر أمام محكمة النقض 469
المطلب الثالث: الطعن بالنقض 470
الفقرة الأولى: أسباب الطعن بالنقض 470
الفقرة الثانية :إجراءات الطعن بالنقض 476
الفقرة الثالثة: آثار الطعن بالنقض 480
لائحة المراجع 487
الفهرس 497

DAR AL AFAK
COPY

مجموعة الهندسة القانونية



DAR AL AFAK
COPY

الثمن : 130 درهم

9 789920 347624

مكتبة دار السلام

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 29
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : contact@darassalam.ma